تطور انتاج البترول في ليبيا ومستقبله

بقلم الدكتور: محمد رؤف مصطفى*

قبل أن نبدأ الكلام فى الموضوع نرى أن نذكر شيئا عن جغرافية البلاد لتساعدنا على تفهم الموضوع على الوجه الاكمل .

أن المملكة الليبية شاسعة الارجاء قليلة السكان فى شمال افريقيا وتمتد من تونس والجزائر غربا الى حدود الجمهورية العربية المتحدة شرقا ومن البحر الابيض المتوسط شمالا الى النيجر وتشاد جنوبا وتقع على وجه التقريب بين خطى طول ٩° ، ٢٥° شرقا .

وتبلغ مساحتها ٦٨٠٠٠ ميل مربع او ما يعادل مجموع مساحة المانيا وفرنسا والدول الاسكندنافية وهولندة أو ما يقارب من سبعة أضعاف المملكة المتحدة وتأتى ليبيا فى المرتبة الثالثة من اقطار افريقيا من حيث المساحة وذلك بعد السودان والكونغو .

ويبلغ طول الخط الساحلى الليبى الممتد من تونس والجمهورية العربية المتحدة ١١٤٠ ميلا وتنقسم البلاد من الوجهة الجغرافية الى ثلاثة أقسام رئيسية وهى :

---

* الدكتور محمد رءوف مصطفى الاستاذ المساعد لكلية التجارة والاقتصاد بالجامعة الليبية تخرج فى كلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٣٧ وحصل على دبلوم الدراسات العليا المالية والاقتصادية من كلية الحقوق والدكتوراه فى المحاسبة (البترول) .

ولقد تقلد عدة وظائف منذ تخرجه من مراجع حسابات الى مأمور أول للضرائب ومدرس حرف « أ » بجامعة عين شمس واستاذ مساعد فى عام ١٩٦١ بجامعة الملك سعود وذلك الى جانب عمله بمكتبه الخاص بصفته محاسبا قانونيا ومستشارا للضرائب .

كما أنه ساهم فى الميدان البترولى بنصيب كبير فقد عمل بصفته مراقبا ماليا للشركة الشرقية للبترول بمصر منذ نشأتها فى عام ١٩٥٧ .

(١) السهل الساحلى فى الشمال .

(٢) المرتفعات الشمالية بما فى ذلك جبال طرابلس والجبل الاخضر وتلال البطنان ودرنة .

(٣) المناطق الصحراوية بما فيها الواحات المختلفة مثل واحة جغبوب ومراده وجالو وغدامس وغيرها[١] .

وسنذكر هنا نبذة عن أهمية البترول ويكفى أن نستهل الكلام فى هذا الموضوع بالحديث الشريف « ابتغوا الرزق فى خبايا الارض » .

ولقد احتل البترول فى السنوات الاخيرة المكانة الاولى من مصادر الطاقة الحديثة فى العالم بعد أن كان الفحم هو صاحب هذه المكانة كما أصبح البترول من المواد الخام التى تقوم عليها صناعات كيماوية فى غاية الاهمية بعد ان كان الفحم يمثل ٥ر٦٦٪ من الطاقة فى عام ١٩٣٧ والبترول ٢ر٢٠٪ انخفض الفحم الى ٧ر٣٣٪ سنة ١٩٦٠م وارتفع البترول الى ١ر٤٣٪ والغاز الطبيعى من ٨ر٥٪ فى سنة ١٩٣٧ الى ١ر١٥٪ فى سنة ١٩٦٠م أى أن نصيب الفحم من مجموع الطاقة المحركة فى تناقص مستمر ويقابله تزايد مستمر بالنسبة لنصيب كل من البترول والغاز الطبيعى ولكن يجب أن لا يفهم من ذلك أن انتاج الفحم فى تناقص بل على العكس فقد استمر أنتاجه فى تزايد مضطرد كما استمر استهلاك الانسان له فى تزايد أيضا وكل ما فى الامر أن حاجة الانسان لمثل هذه المصادر قد تضاعفت نتيجة للتقدم المستمر فى عالم الصناعة والمواصلات كما أنه يتضح من النسب السابق الاشارة اليها تفوق البترول وغازه الطبيعى على الفحم كمصدر اول للطاقة فى العالم ويرجع ذلك الى زيادة انتاجهما فى السنوات الاخيرة زيادة مذهلة نظرا لتسابق الدول الكبرى على انتاجهما والتوسع الشديد فى استخدامهما ويرجع تفوق البترول وغازه الطبيعى على الفحم كمصدر أول للطاقة فى العالم الى الاسباب الآتية :

١) اختراع المحرك ذو الاحتراق الداخلى وانتشار استخدامه بسرعة على نطاق واسع منذ بداية هذا القرن وذلك نظرا لتفوقه على المحرك الذى يسير بقوة البخار .

---

١ ـ الدكتور عبد العزيز شرف/جغرافية المملكة الليبية المتحدة مطبعة المصرى ـ الاسكندرية سنة ١٩٦٣ م. صفحة ٨٤/٨٥ .

٢) تفوق البترول على الفحم من حيث القوة الحرارية الكامنة فيه اذ أن النسبة بين الاثنين تتمدد بحوالى ٥ : ٣ وهذه النسبة تزيد على ذلك فى بعض مشتقات البترول وان أكبر دلالة الآن على أهمية النفط العالمية هو أن أكثر من نصف احتياجات العالم من القوة مصدرها النفط ومشتقاته وعلى رأسها الغاز الطبيعى وقد بلغ مجموع انتاج النفط والغاز الطبيعى السائل خلال عام ١٩٦٤ حوالى ١٤٥٠ مليون من الاطنان وهو رقم يزيد بأكثر من ١٠٠ مليون طن عن عام ١٩٦٣ وانه لما كان انتاج النفط يرتبط ارتباطا وثيقا بالطلب عليه فان هذه الزيادة فى الانتاج تعكس الحاجة المتزايدة للنفط فى العالم أجمع .

٣) يمتاز البترول بطبيعته السائلة التى تجعله يفضل الفحم فى النقل والتخزين وتموين البواخر والقطارات .

٤) يفضل البترول الفحم من حيث تكاليف الانتاج بسبب التعمق فى استغلال مناجم الفحم وارتفاع اجور العمال فى أوربا الغربية والولايات المتحدة وكثرة العمال اللازمين لانتاج الفحم ، ومما يضفى على البترول أهمية كبرى فى الاقتصاد العربى كله :

أولا : قلة أنتاج الوطن العربى من الفحم مما جعل من الطبيعى أن يصبح البترول هو المصدر الاول للطاقة فيه، فأن أنتاج البترول فى العالم العربى وصل الى ٢٧٣ مليون طن فى عام ١٩٦٢ وهذا القدر يوازى ٢٣٪ من الانتاج العالمى بينما لم يزدانتاج الوطن العربى كله من الفحم فى عام ١٩٥٧ ، ٣ مليون طن وبلغ انتاج العالم فى نفس السنة نحو ١٦٠٤ مليون طن أى أن انتاج الوطن العربى لم يزد على ٠٫٠٤٪ من الانتاج العالمى .

وهكذا يصبح البترول المصدر الاول للطاقة داخل الوطن العربى بل ويعد المصدر الوحيد بالنسبة لكثير من الاقطار العربية ــ على الاقل بالنسبة للوقت الحاضر .

هذا وسوف يتضاعف استهلاك الوطن العربى لبتروله سنة بعد سنة كلما نمت المشروعات العمرانية فى ميدان الزراعة والصناعة والتعدين والمواصلات فما تزال

معظم اقطار هذا الوطن من الدول الناهضة التى تحاول فى الوقت الحاضر أن تعوض ما أصابها من ركود وتخلف فى مختلف مجالات الحياة .

هذا مع العلم بأن رجال البترول عندما يتكلمون عن البترول المخزون فى باطن الارض يفرقون بين الاحتياطى الثابت وجوده proved reserves وبين الحصيلة النهائية للانتاج والمقصود بالاحتياطى الثابت وجوده البترول الذى نعلم عن يقين بوجوده فى باطن الارض والذى لم يتم انتاجه بعد وهذا الجزء هو رصيد الصناعة البترولية ولا يدخل فى حساب هذا الجزء البترول الذى لم يحدد موقفه بدقة او الذى لم تحسب كميته او الذى لا يمكن انتاجه بالطرق المعروفة حاليا أماالحصيلةالنهائية ultimate resources فتشمل (١) البترول الذى تم انتاجه (٢) الاحتياطى الثابت وجوده (٣) البترول الذى يمكن انتاجه لو تحسنت طرق الانتاج (٤) البترول المنتظر اكتشافه .

ثانيا : ضخامة احتياطى البترول العربى بالنسبة للاحتياطى العالمى :

أن الوطن العربى تزخر اراضيه باحتياطيات ضخمة من البترول تجعله يحتل المكانة الاولى بين مناطق الانتاج فأنه طبقا لاحصائية مجلة (عالم الزيت) يبلغ احتياطى الزيت فى عام ١٩٦٢ فى العالم موزعا على الوجه الآتى :

الولايات المتحدة	٥ر١٠٪ من الاحتياطى العالمى
فنزويلا	٦ر٥ ٪ من الاحتياطى العالمى
ايران	٩ر٠ ٪ من الاحتياطى العالمى
الاتحاد السوفيتى	٤ر٧ ٪ من الاحتياطى العالمى
غرب اوربا	٥ر٩ ٪ من الاحتياطى العالمى
الوطن العربى	٩ر٥٨٪ من الاحتياطى العالمى
الشرق الاقصى	٤ر٠ ٪ من الاحتياطى العالمى
باقى العالم	٨ر٧ ٪ من الاحتياطى العالمى

ومن هذا نستطيع أن ندرك مقدار الغنى الذى ينفرد به الوطن العربى بالنسبة لمخزونه من البترول فأن احتياطى الكويت وحده يبلغ ٣ر٢٢٪ من الاحتياطى العالمى أى أنه يفوق احتياطى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة معا . هذا وقد زاد احتياطى النفط العربى الآن حيث يبلغ ٦٠٪ من مجموع الاحتياطى العالمى .

ثالثا : ضخامة الانتاج وتزايده باستمرار : فأن أنتاج الوطن العربى بلغ عام ١٩٦٢ نحو ٢٧٢ مليون طن وهذا القدر يوازى ٢٣٪ من اجمالى الانتاج العالمى وكما ذكرنا بعاليه ، وقد بلغ انتاج النفط فى منطقة الشرق الاوسط ٣٨٤ مليونا من الاطنان خلال عام ١٩٦٤م أى حوالى ٤٠ مليون[1] طن أكثر من انتاجها فى عام ١٩٦٣ وهو ما يعادل زيادة نسبتها ٥ر١١٪ وهذه النسبة أكبر من نسبة الزيادة العالمية لنفس المدة . وقد بلغ مجموع أنتاج المنطقة أكثر من ٢٥٪ من الانتاج العالمى لعام ١٩٦٤م.

والآن بعدان بيناأهميةالبترولفىالوطنالعربىنعودللانتاجفىليبياونرىانأفضلكلمة يمكن ان تصف بها الصناعة البترولية فى ليبيا هى عبارة النمو على نحو ما سيتضح فيما بعد وقد ظهر أول دليل على وجود البترول بها عام ١٩١٤ حيث أنبعثت الغازات البترولية على عمق ١٦٠ مترا فى بئر يقع فى سيدى المصرى فى طرابلس وحصل شيء مماثل فى زلطن سنة ١٩٢٨ وفى تاجورا سنة ١٩٣٤ وعثر على آثار للبترول فى الملاحة قرب طرابلس فى قعر بئر عمقها ٢٥٩ مترا فى سنة ١٩٣٧ .

وعلى أساس هذه الدلائل قرر الايطاليون الذين كانوا يحكمون ليبيا حينئذ الشروع باستطلاع على نطاق واسع للكشف عن الثروة البترولية وقد بدأت الشركة الايطالية العامة للبترول التنقيب عن البترول فعلا فى عام ١٩٣٨ بحفر بئر فى منطقة جامع الترك وتبعته بآبار أخرى والتى ظهرت فيها دلائل الآثار ولكن توقفت عمليات البحث نظرا لقيام الحرب العالمية الثانية وبذلك حالت دون تنفيذ مشروعاتهم للبحث عن البترول .

وفى سنة ١٩٤٧ أحست شركة استاندرد اويل اوف نيوجرزى (اسو) بامكانيات الزيت الليبى الضخمة فأوفدت مبعوثيها الى ليبيا وايد خبراء الشركة

(1) Overseas Business Reports

أن احتمالات العثور على البترول بكميات تجارية فى الاراضى الليبية عظيمة جـدا غير أن الشركة لم تتخذ أية خطوة ايجابية فى هذا السبيل نظرا للغموض السياسى الذى ساد البلاد آنذاك ، اذ لا يخفى أن الاستثمارات البترولية تتأثر الى مدى بعيد بالجو السياسى ولذلك فأنه عندما نالت ليبيا استقلالها فى عام ١٩٥١ وحل الاستقرار السياسى محل الغموض تقدم عدد من شركات البترول بطلب تراخيص استطلاع بمقتضى أحكام قانون عام للمعادن صدر قبل تشريع قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ .

وأول مجموعة من الشركات منحت تراخيص استطلاع فى ليبيا هى :

استاندرد اويل نيوجرزى عن طريق فرعها اسو ستاندرد (ليبيا) وشركة شل عن طريق فرعها شركة البترول الانجلوسكسونية وشركة موبيل عن طريق فرعها موبيل اويل اوف كندا ــ فرع ليبيا وشركة البترول الفرنسية عن طريق فرعها شركة البترول توتال (ليبيا) وشركة البترول البريطانية عن طريق فرعها شركة دارسى للاستكشاف (افريقيا) المحدودة وشركة امريكان اوفر سيز العاملة بأسم شركة بترول كاليفورنيا اشياتيك وشركة بترول تكساكو اوفرسيز ، وشركة اويزس للبترول (ليبيا) المتفرعة من شركة بترول اوهايو التى دعيت فيما بعد بشركة بترول ماراثون (ليبيا) وهى تعمل كذلك نيابة عن شركة بترول اميرادا وشركة بترول كونتينتال ونلسن بنكر هنت وشركة ليبيان امريكان وهى شركة امريكية مستقلة .

ولم يكد قانون البترول يشرع فى عام ١٩٥٥ حتى انهالت الطلبات على لجنة البترول للحصول على عقود امتياز وقد منحت الامتيازات فعلا بعد التأكد من توفر المؤهلات المطلوبة وتسوية الطلبات المتعارضة ففى السنوات الثلاثة الاولى بعد صدور القانون بلغ عدد الامتيازات الممنوحة ١٧١ امتيازا تشمل ٥٥٪ من مساحة الاراضى الليبية وذلك لاربع عشرة شركة .

وفيما يلى اسماء هذه الشركات الاوائل مع عدد من الامتيازات الممنوحة لكل منها ومجموعة المساحات لكل شركة :

اسم الشركة	عدد الامتياز	مجموع المساحة بالكيلومترات المربعة
اسو استاندرد (ليبيا)	٩	٩٩ر٠٤٢
نلسن بنكر هنت	٢	٤٤ر٦٩٧
موبيل اويل اوف كندا	١١	٨٤ر٤٥٩
الشركة الليبية الامريكية للبترول	٥	٢٧ر٤٩٣
شركة البترول توتال (ليبيا)	٤	٣٩ر٤١٨
شركة بترول اويزس	٣	٥٦ر٠٧٥
شركة بترول كونتينتال	٢	٤٢ر٧٥٧
شركة بترول اميرادا	٧	١٥٢ر٢٠٦
شركة دارسى للاستكشاف المحدودة (افريقيا)	٦	٧٢ر٤٢٦
شركة بترول انجلوسكسون	٧	٥٠ر٣٩٣
امريكان اوفر سيز المحدودة	٨	٩٩ر٢٦٧
شركة بترول جلف	٣	٧٥ر٤٥٠
شركة بترول بان امريكان	٣	٩٢ر٩٠٨
شركة دويسن اردول	١	٣٩ر٨٩٢

ودخلت بعد ذلك ست شركات أخرى ليبيا للبحث عن البترول وهى :ـ شركة اوزينا منراريا وهى ايطالية ، وكورى المتفرعة من (اينى) الايطالية وشركة الفرات للبترول (ليبيا) وهى امريكية ـ وشركة اسو سرت وهى متفرعة عن شركة استاندرد ـ وشركة ليبيان اتلانتيك وهى امريكية ـ وشركة بترول فيليبس (ليبيا) وهى امريكية أيضا .

وان ثلاث عشرة شركة من الشركات العشرين التى حصلت على عقود امتياز فى ليبيا امريكية وواحدة انجليزية وواحدة هولندية وواحدة فرنسية واثنتين ايطاليتان ، واثنتين المانيتان وجدير بالملاحظة أن بعض الشركات غيرت اسماءها

لاسباب تنظيمية تخصها فشركة ب.ب للاستكشاف (ليبيا) المحدودة حلت محل شركة دارسى للاستكشاف (افريقيا) المحدودة وشركة اوهايو اويل التى دعيت فيما بعد بشركة بترول ماراثون (ليبيا) حلت محل شركة بترول اويزس . ثم أنضمت كل من شركة كونتنتال واميرادا وأوهايو (مارثون) الى بعضها وكونت شركة اويزس اويل واصبحت شركة موبيل أويل أوف كندا شركة موبيل أويل ليبيا المحدودة وحلت شركة ليبيا شل محل شركة بترول انجلو سكسون وتمثل شركة اموزيس شركتى تكساكو اوفر سيز وكاليفورنيا اشياتيك ، ودخلت شركة أسو سرت المتفرعة من شركة اسو ستاندرد فى مشاركة مع الشركة الليبية الامريكية للبترول وشركة دبليو. آر. كريس .

ودخل الميدان عدد من الشركات البترولية عن طريق التنازلات ، فشركة كلسنبرغ الالمانية حصلت على حصة مشاعة بنسبة ٢٥٪ فى عقود امتياز موبيل وحصلت شركة المانية أخرى وهى شركة ونترشال على حصة مشاعة بنسبة ٥٠٪ فى عقد امتياز رقم ٧٧ الذى منح فى الاصل لشركة ديا الالمانية كما حصلت أيضا على حصة مشاعة بنسبة الثلث فى عقد الامتياز رقم ٧٨ الممنوح فى الاصل لشركة الفرات .

وحصلت مؤخرا شركة فرنسية تدعى (سوسيتى ناسيونال دى بترول داكتين) على حصة مشاعة بنسبة ٢٠٪ فى عقد الامتياز رقم ٨٥ وقد احتفظت شركة اوزينا بـ ٦٪ وشركة ديا بـ ٢٠٪ من هذا الامتياز) .

وقد باشرت شركات البترول عملياتها فور الحصول على عقود الامتياز وقد اتسع نشاط التحرى والاستطلاع تدريجيا حتى تجاوز عدد اشهر فرق المسح الجيولوجى ١٧٢٠ فى اواسط عام ١٩٦٢م وقبل تنفيذ البرامج الواسعة للمسح الجيوفيزيكى اجرى مسح مغناطيسى يشمل جزءاً كبيراً من البلاد .

ويعتبر عام ١٩٦١ حدثا تاريخيا فى حياة المملكة الليبية اذ دخلت فى ميدان انتاج البترول لاول مرة حيث صدرت ما يزيد قليلا عن نصف مليون طن وقد خرجت هذه الكمية من حقلها الاول زلطن ثم تضاعف الانتاج فى العام التالى خمس عشر مرة فأصبح ٩ مليون طن فى عام ١٩٦٢ .

وفى نهاية عام ١٩٦٢ كان هناك ٤٦ جهاز حفر تعمل فى ليبيا ثم ازداد عددها الى ٤٨ فى اواسط عام ١٩٦٣ وكان فى ليبيا فى نهاية ١٩٦٢ اكثر من ٣٠ فرقة لمزاولة المسح الزلزالى وقد تجاوز مجموع ما تم حفره اربعة ملايين قدم .

ودخل بعد ذلك (حقل الضهرة) ميدان الانتاج ولكن ظل زلطن هو حقل ليبيا الاول .

والواقع أن اهتمام ليبيا بثروتها المعدنية بدأ منذ عام ١٩٥٣ أى عقب الاستقلال حينما اصدرت قوانين الثروة المعدنية التى منحت الحكومة بمقتضاها تراخيص الاستطلاع التى تنحصر فى أعمال المساحة الاولية ، ثم اعقبت ذلك اصدار قانون البترول لعام ١٩٥٥ الذى من أهم أهدافه تشجيع البحث على اوسع مدى للكشف عن البترول فى ليبيا ثم كان لاكتشاف البترول فى حقل عجيله بالجزائر عام ١٩٥٦ والذى يقع بالقرب من الحدود الليبية أكبر الاثر فى تشجيع الشركات على البحث عن بترول ليبيا ولذلك كله تهافتت الشركات على ليبيا وقد شملت امتيازات البحث التى منحتها الحكومة الليبية معظم اراضى الدولة ومياهها الاقليمية وبلغت تكاليف البحث وحدها فى عام ١٩٦٠ حوالى ٥٥ مليونا من الجنيهات كما بلغ عدد الآبار التى حفرت فى عام ١٩٦٠ ١٣١ بئر زادت الى ٢٣١ بئرا فى نهاية عام ١٩٦١ .

ومما هو جدير بالذكر أن انتاج ليبيا من البترول قد فاق الجزائر فبعد أن كانت الجزائر متفوقة فى سنة ١٩٦٣ فقد كان انتاجها اليومى ٤٩٩ ألف برميل يوميا بينما كان انتاج ليبيا اليومى ٤٥٩ ألف برميل وحتى منتصف عام ١٩٦٤ صار انتاج ليبيا اليومى ٧٥٣ الف برميل يوميا والجزائر ٥٥٠ الف برميل يوميا ، وزاد انتاج ليبيا اليومى الآن عن المليون برميل يوميا وينتظر أن يزداد هذا الانتاج الى حوالى المليونين من البراميل يوميا فى أواخر سنة ١٩٦٥ .

وقد ارتفعت ليبيا الآن الى المرتبة السادسة بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول وذلك بعد أن تخطت العراق فى أنتاجها وقد تصبح فى عام ١٩٧٠ منافسة خطيرة لفنزويلا والكويت وهما أكبر البلاد المصدرة للغاز الطبيعى .

ولقد ورد فى مجلة بنك باركليز فيما وراء البحار بلندن Barclay's Bank Overseas Review بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٥ « أن نشاط التنقيب عن البترول فى ليبيا

ابتدأ منذ أقل من ١٠ سنوات وان أول كميات وجدت هى منذ حوالى ٦ سنوات فقط وأول تصدير تم منذ حوالى ثلاث سنوات ونصف ، وأنه من المؤكد أن تستمر هذه الزيادة فى الانتاج لعدة سنوات مقبلة ولو أنها لن تكون بنفس السرعة التى زاد بها الانتاج فى السنتين الماضيتين وأن الزيادة فى أنتاج العشر حقول المنجزة **Established Fields** تتوقف على عمل خطوط انابيب ووجود ناقلات أكثر وان التصدير قد بلغ فعلا أكثر من مليون برميل يوميا وان التوسع الاضافى قد يأتى من الحقل الحادى عشر الذى اكتشفته شركة البترول البريطانية ب.ب فى منطقة بعيدة وصعبة وتقع على بعد ٥٠٠ ميل من جنوب طبرق » وكان ذلك فى معرض البحث وتتبع آثار النمو السريع فى صناعة البترول الليبية .

وسنتكلم الآن عن حقول ليبيا المشهورة وهى :

١ ــ حقل زلطن :

تم اكتشاف البترول فى هذا الحقل فى ١١ يونية ١٩٥٩ ويقع فى غرب (ولاية برقة) على بعد ١٦٠ كيلومترا من خليج سرت وعلى بعد ٣٢٠ كيلومتر جنوبى بنغازى وتدل تكويناته التى ترجع الى العصر الطباشيرى والقسم الثلاثى من الزمن الحديث على غنى بترولى عظيم .

وقد تم بالفعل توصيل هذا الحقل بساحل البحر الابيض المتوسط بواسطة خط من الانابيب يصل الحقل بمرسى البريقة على ساحل خليج سرت فى ولاية برقة) ويبلغ طول هذا الخط ١٧٥ كيلومترا وقطره ٣٠ بوصة وقدرته على نقل البترول ١٥٠ الف برميل فى اليوم .

ولقد ادرك جولوجيو شركة اسو أنه توجد امكانيات لاستخراج ابترول فى ٨ آبار بمجرد الاختبار التجريبى **Testing Drilling** فى طبقات رخوة ولقد اظهر ذلك دلائل قوية لوجود البترول والغاز وعلى ذلك اتخذت الترتيبات اللازمة واجريت عمليات الانتاج التجريبى وتمت فى ١١ يونية ١٩٥٩ ــ كما سبق الاشارة بعاليه وكان يوجد حينئذ جمع غفير من كبار موظفى الحكومة الليبية وموظفى شركة اسو لمراقبة ذلك الحدث .

وقد قامت شركة اسو بأقامة معمل تكرير بمرسى البريقة بالقرب من نهاية خط الانابيب وتبلغ طاقته ٨٠٠٠ برميل يوميا وقد بدأ هذا المعمل عمله فى منتصف عام ١٩٦٣ وكذلك قامت الشركة بأعداد مرفأ لرسو ناقلات البترول وتزويده بأجهزة الشحن وبمستودعات لخزن البترول . وقد خرجت أول شحنة بترول ليبيا من هذا الميناء فى سنة ١٩٦١ .

أن اكتشاف حقول زلطن لم يخلق فى الحقيقة فرصا مدهشة مفاجئة لاقتصاد ليبيا والاحوال الاجتماعية فيه فحسب بل أنه علاوة على ذلك اوجد مصدرا جديدا للزيت الخام لتموين البلاد المستهلكة له بالخارج .

ولقد أدى اكتشاف حقول البترول الى ازالة فكرة عدم التأكد التى كانت سائدة بخصوص صناعة الزيت فى ليبيا فى السنوات الخمس السابقة على الاستكشاف، وبلغت المصاريف التى صرفتها شركات البترول ما يزيد على ٣٥ مليون جنيه استرلينى .

ولقد أدت الاكتشافات التى توالت بعد ذلك بواسطة شركة اسو والشركات الاخرى الى النمو السريع المضطرد لصناعة البترول الليبية الحديثة وهذا النمو فى الواقع ليس له نظير فى تاريخ صناعة البترول وبعد سنتين من اكتشاف حقل زلطن اتمت شركة اسو توصيل هذا الحقل بواسطة خط الانابيب الذى يصله بساحل البحر الابيض المتوسط والسابق الكلام عنه ــ كما ان الشركة اقامت محطة نهائية فى مرسى البريقة وابتدأت فى تصدير الزيت الخام للاسواق العالمية .

ولقد زاد أنتاج شركة اسو فى نهاية عام ١٩٦١ من ٤٥٠٠٠ برميل يوميا الى ما يقرب من ٦٣٥ر٠٠٠ فى ٢/١١/٦٢ برميل يوميا الآن تنتج من جميع حقول الشركة (زلطن والراقوبة والجميل) .

وبلغ الانتاج المتوسط اليومى من حقل زلطن ٤٢٥ر٠٠٠ برميل ، وقد ابتدأ حقل شركة اسو الجديد (الجبلى) فى أوائل هذه السنة وسينتج قريبا بمعدل ٣٠ ألف برميل من الزيت الخام الذى يتدفق عبر خط أنابيب زلطن الى ميناء مرسى البريقة للتصدير .

وأنه بعد أن تمت العمليات الأولية لتجديد الحقل وتطويره بدأت أعمال البناء فى سنة ١٩٦٤ لربط الحقل بوحدة جديدة من وحدات فصل الغاز عن الزيت فى زلطن وتوجد الآن ٩ آبار منتجة فى هذا الحقل وعمليات الحفر لا تزال مستمرة لتطويره وتجديده . وفى الواقع أن هذه الشركة قد حققت الكثير من النجاح فأن معدل انتاجها اليومى من الزيت الخام من عقود الامتياز التى تملكها وتديرها فى ديسمبر ١٩٦٤ كان ٥٥٤ر٨٠٠ برميل وهو معدل لم يسبق تسجيله من قبل ويزيد بمقدار ٣٨ ألف برميل يوميا عن شهر نوفمبر من نفس السنة .

وهذا المعدل العالمى لشهر ديسمبر جعل المعدل اليومى للانتاج خلال سنة ١٩٦٤ يبلغ أكثر من ٤٨١,٠٠٠ برميل وهذا يسجل زيادة قدرها ٦٤٪ على المعدل اليومى الذى حققته شركة اسو فى سنة ١٩٦٣ والبالغ أكثر من ٢٩٤ لألف برميل .

٢ ــ حقل الضهرة :

وقد تم اكتشافه فى يولية ١٩٥٨ ويقع فى ولاية طرابلس ويبعد عن الساحل مسافة ٣٠٠ كيلومتر وبدأ انتاجه فى عام ١٩٦٢ حيث اشترك بنصيب قدره ٢ر٨ مليون برميل .

٣ ــ حقل البيضاء :

ويقع فى ولاية برقة الى الجنوب الغربى من حقل زلطن ، وقد اكتشف فى نوفمبر ١٩٥٩ ويعطى انتاجا ، يوميا قدرته ٣٦٥٠ برميلا .

٤ ــ حقل عطشان :

وهو أقدم حقول البترول التى اكتشفت فى ليبيا ، وقد عثرت عليه شركة اسو فى (ولاية فزان) ، فى ديسمبر عام ١٩٥٧ بالقرب من حقل عجيلة الجزائرى وهو حقل صغير يقلل من قيمته الاقتصادية وجوده فى الداخل وعلى بعد ٧٣٠ كيلومترا من الساحل لذلك فقد صرف النظر مؤقتا عن استغلاله وتركز النشاط فى المناطق الشمالية هذا وقد تم كشف عدد من الحقول الاخرى أهمها جالو فى برقة وحقل راقوبة الى الشمال الغربى من زلطن وقد بدأ فى الانتاج بعد توصيله بخط من الانابيب يلتقى مع خط زلطن ــ مرسى البريقة .

هذا وتدل البحوث العلمية التى تمت فى ليبيا على غنى هذه المملكة بمدخراتها من البترول والغاز الطبيعى اذ بلغت تقديرات الاحتياطى العام ١٩٦٤ رقما يصل الى ٩ بليون برميل وهذا الرقم يوازى ٣٪ من جملة احتياطى العالم وهو قابل للزيادة عندما يتم مسح البلاد جميعها جيولوجيا ، ٢ ترليون قدم مكعب من الغاز .

هذا وان بترول ليبيا يتمتع من الناحية الاقتصادية بالعدد الكثير من المزايا تجعله يفضل بترول الجزائر ، فهو أقرب الى الساحل ويستخرج من اعماق أقل ولا تفصل حقوله عن ساحل البحر مرتفعات او جبال كما ان نسب المشتقات المستخرجة منه أكثر ملائمة لحاجات السوق الاوروبية .

ان استغلال الثروة البترولية الليبية على هذا النحو سيتيح الكفاية الذاتية للبلاد لاول مرة منذ أيام الرومان وانه بالرغم من أن صادرات الزيت الخام ابتدأت فقط فى سبتمبر ١٩٦١ ، فأن ما يزيد عن ٢٣٠ مليون برميل قد شحنت لغاية نهاية عام ١٩٦٣ وخصوصا الى المملكة المتحدة وغرب أوروبا .

وأن أول بئر استكشافية Exploratory well قد حفر فى ٣٠ ابريل أى بعد ٩ أشهر من سن قانون البترول والذى كان لشروطه أكبر الاثر فى تشجيع الشركات على البحث عن البترول وفى نهاية عام ١٩٦٣ حفر ٩٨٣ بئرا منها ٤٢٩ بئر منتجة أو ما يعادل اكثر من ٤٠٪ .

وانه لعلاوة على الشركات الاجنبية العديدة التى تعمل فى ليبيا فى الحفر والاستكشاف الجيوفيزيكى والتموين فأنه يوجد العديد من الشركات الليبية لتأدية الخدمات المتعلقة بالبترول Contract Services وقد تكونت أيضا منذ وقت ابتداء الرواج فى استخراج البترول .

وانه علاوة على الشركات التى لديها تصاريح فأنه يوجد على الاقل ١٢ شركة وليس لديها رخص للاستكشفات فى طرابلس ولديها مكاتب دائمة فى انتظار الحصول على تصاريح جديدة ومن بين هذه الشركات توجد الشركة الاهلية الليبية للبترول ومعظم اسهمها فى ايدى الليبيين بالاشتراك مع الامريكان والسويديين.

---

(1) Overseas Business Reports

وقد قدر المسئولون بالشركات مجموع تكاليف الاستكشاف والتنمية والاستثمار المتجمعة لغاية آخر سنة ١٩٦٣ بما يزيد على البليون دولار وذلك على النحو الآتى :

السنة	المصاريف بالدولار
١٩٥٦	١٢ر٦٠٠ر٠٠٠
١٩٥٧	٣٧ر٨٠٠ر٠٠٠
١٩٥٨	٦٧ر٢٠٠ر٠٠٠
١٩٥٩	١٨ر٠٠٠ر٠٠٠
١٩٦٠	١٧٠ر٨٠٠ر٠٠٠
١٩٦١	٢٠١ر٦٠٠ر٠٠٠
١٩٦٢	٢١٨ر٤٠٠ر٠٠٠
١٩٦٣	٣٠٨ر٠٠٠ر٠٠٠
	١ر١١٤ر٠٠٠ر٠٠٠

ويوجد علاوة على حقل زلطن الشهير والسابق الكلام عنه اكتشافات مهمة أخرى فى خليج سرت ومنها حقل الجفرة التابع لشركة موبيل والذى كان يصدر ٢٦٠٠٠ برميل يوميا ، لغاية آخر سنة ١٩٦٣ وحقل البيضاء ملك شركة أموزيس والذى انتج فى أوائل سنة ١٩٦٤ وحقل آخر استغل بواسطة British Petroleum/ Nelson Bunker Hunt وسط شرقى برقة ويبعد ٣٠٠ ميل من الساحل وتوجد فى ليبيا آبار أخرى كثيرة متناثرة وانه على الخصوص قد ازداد نشاط الحفر فى اقصى الجزء الغربى ولكن الامكانيات التامة لهذه الاستكشافات المتناثرة ظلت غير معروفة حتى اوائل ١٩٦٤ وان زيت ليبيا يصدر بواسطة خطوط الانابيب فى موانى معدة لهذا الغرض خصيصا على الساحل ، وابتدأ الشحن من الميناء التى شيدتها شركة اسو فى مرسى البريقة فى سبتمبر عام ١٩٦١ بينما الجزء الاول الذى تم من خطوط انابيب اوزيس والذى يصل البحر عند ابتداء رأس السدر ابتدأ العمل فيه اعتبارا من نوفمبر ١٩٦٢ .

وفى آواخر ١٩٦٣ اتمت شركة اسو بناء معمل للتكرير تكلف ٥ره مليـون دولار فى مرسى البريقه والذى صمم على أساس مقابلة احتياجات ليبيا من المنتجات البترولية التامة الصنع بما فيها البنزين العادى والبنزين الجيد والديزل وزيـوت الوقود الثقيلة .

ولقد بلغت جملة المصدر من ميناء البريقة من سبتمبر ١٩٦١ الى الآن حوالى ٤٠٠ مليون برميل وذلك بمعرفة شركة اسو .

ولقد ظهر فيما سبق أن ليبيا كانت من البلاد التى لا يوجد بها بترول ولكنهـا الآن أصبحت تتطلع الى حياة أفضل واسعـد بفضـل بزوغ البترول فيها بغزارة وأصبحت واحدة من المناطق الدولية الهامة لانتاج البترول .

وانه لمما يدعو الى الامل الشديد تفاؤل رجـال الحكومة الكثير ببناء ليبيا الحديثة وامكان اتصالها ببعضها بواسطة الطرق المتسعة High Ways وبواسطة شبكة قوية من المواصلات والتى لن تقتصر فائدتها على تقريب الناس من بعضهـم وانما ستجعل من تلك البلاد مركزا سياحيا هاما ويساعدها فى ذلك مناظرها الطبيعية الخلابة والتى قلما توجد فى بلاد أخرى وربما خلقت منها بلدا صناعيا أيضا .

ولقد صرح سيادة وزير البترول « بأن نصيب ليبيا من أرباح البترول فى سنة ١٩٦٤ المالية يبلغ ١٨٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وسيبلغ الضعف فى السنة المالية ١٩٦٥ ويعتقد أن الزيادة فى ١٩٦٦ ستكون ١٠٠٪ أيضا. »

وقد أضاف سيادته « ان الدخل الناتج من البترول يعم خيره الجميع فى ليبيا فأن الحكومة تشارك شركات البترول فى ارباحها من البترول وانه لذلك من الصالح العام أن لا توجد مشاكل فأنه مما لا شك أنه اذا وجدت مشاكل يتأخر تقدم انتاج البترول وبالتالى يقل الدخل الناتج عنه . وانه لذلك من الطبيعى أننا سنبذل قصارى جهدنا للمحافظة على مستوى انتاج البترول فى بلادنا » .

وانه لاحسن ما يمكن التعبير عنه فى هذا الصدد قول Mr Nelson Bunker Hunt فى حديث له مع مجلة Petroleum Management

" A fine thing about the oil business, compared with other businesses is that if an individual is successful, he does not hurt anyone. Actually succes

helps a great many segments such as refiners, marketers, supply companies, rcyalty owners and even the tax collector "

أى أن النجاح لفرد أو شركة أو مؤسسة فى هذه الصناعة لا يضر أحدا بل فى الواقع أن النجاح يساعد قطاعات أخرى كثيرة مثل مصانع التكرير والتسويق بل أنها تعود بالفائدة حتى على مصلحة الضرائب .

وأنه لمن الواضح أن المشاركة المشار اليها لهى مشاركة طيبة وأن صناعة البترول فى ليبيا نمت جدا بعد ان أصبحت الآن الدولة السادسة فى انتاج البترول فى العالم بعد تخطيها العراق فى الانتاج فى هذه الاشهر من سنة ١٩٦٥ وقد نشرت تلك الاخبار السارة فى الـ **Sunday Ghibli** فى عددها الصادر فى ١٢/٩/١٩٦٥ . ويصدر يوميا حوالى ١,٣١٠,٠٠٠ برميل وأن ٩٠٪ من هذه الصادرات تذهب الى اوروبا والباقى الى الولايات المتحدة والمناطق الافريقية وان الزيادة العظيمة فى انتاج البترول فى ليبيا يرجع الفضل فيها الى العوامل الملخصة فيما يلى وهى :

(١) التشريع البترولى ويشمل قانون المعادن الصادر فى ١٩٥٣ وقانون البترول رقم ٢٥ الصادر فى ١٩٥٥ والتعديلات اللاحقة التى تهدف كلها الى تشجيع انتاجه السريع، كما أنه شجع المنافسة عن طريق منحه عددا كبيرا من الامتيازات **Concessions** لكثير من الشركات ، وأنه على خلاف عقود الامتياز السابقة الممنوحة فى المملكة العربية السعودية وايران والعراق والتى يقتصر منح الامتياز فيها على شركة واحدة أو كونسورتيوم فأنه يوجد فى ليبيا الآن اتفاقات معقودة مع ١٩ شركة وتشمل على ٨٧ امتياز منفصل .

كما أن قانون البترول ينص على ترك المساحات **Relinqueshment** التى لم تستغل وبذلك يشجع على الانتاج السريع المنظم فى مناطق الامتياز .

فأن قانون البترول ينص على ضرورة قيام الشركة صاحبة الامتياز بالتنازل عن ربع المساحة المقدرة لها خلال خمس سنوات من تاريخ منح الامتياز وعن ربع آخر من المساحة الاصلية خلال ثمانى سنوات من تاريخ منح الامتياز . وعلى صاحب عقد الامتياز خلال عشر سنوات من تاريخ المنح تخفيض المساحة الى ثلث مساحة عقد الامتياز الاصلية بالنسبة للعقود الواقعة فى القسمين الاول والثانى

والى ٢٥٪ بالنسبة للعقود الكائنة فى القسمين الثالث والرابع ، بيد أنه لا يطالب صاحب عقد الامتياز بأى حال من الاحوال بتخفيض مساحة عقد الامتياز الى أقل من ٣٠٠٠ كيلو متر مربع فى القسمين الاول والثانى والى اقل من ٥٠٠٠ كيلومتر مربع فى القسمين الثالث والرابع .

(٢) دخل الحكومة بواقع ٥٠٪ من صافى الارباح وقد زادت حصة الحكومة بحوالى ٥٠ مليون جنيه بعد تعديل بعض أحكام قانون البترول بموجب المرسوم الملكى الصادر فى ٦٥/١١/٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥م

(٣) قرب ليبيا من الاسواق الاوربية فأن أكثر من ٩٠٪ من انتاجها يصدر الى اوروبا ويصدر الجزء الباقى الى الولايات المتحدة وافريقيا . وانه عقب صدور قانون البترول عام ١٩٥٥ منحت فورا امتيازات لاربع عشرة شركة بترول تبلغ مساحة امتيازاتها ١٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠ هكتار .

وفى سنة ١٩٥٩ بلغت المساحة ٢٧٠٫٠٠٠٫٠٠٠ هكتار او ما يزيد عن نصف مساحة ليبيا وهذه المساحة تناقصت الآن طبقا لاحكام اخلاء عقود الامتياز المنصوص عنها فى قانون البترول الى ١٧٤٫٠٠٠٫٠٠٠ هكتار والتى لا تزال تعمل فيها صناعة البترول .

وان توزيع هذه المساحة **Land Holding** على النحو الآتى :

(Continental, Marathon, Amerada)	٢٠٫٤٠٪
British Petroleum	١٢٫٣٨٪
Pan American	١٠٫٢٨٪
Amoseas	٨٫٤٩٪
Esso Libya	٨٫٣٤٪
Gulf	٦٫٤٥٪
Mobil	٦٫٤٢٪
Shell	٤٫١١٪
Others	٢٣٫٢٦٪
	١٠٠٪

ولقد زاد النشاط الحفرى والانتاج منذ حوالى ١٩٦٥ وانه فى عام ١٩٦٤ قد بلغت الاقدام المحفورة ٢ر٧٥٠ر٠٠٠ وفى نهاية ١٩٦٤ بلغ مجموع الاقدام المحفورة ٩ر٥٠٠ر٠٠٠ قدم والآبار ١٤٦٩ ولقد حفرت شركة اويزس أكبر ما يمكن اذ بلغت الاقدام التى حفرتها ٣,٠٠٠,٠٠٠ قدم ويليها شركة اسو اذ حفرت ١ر٧٠٠ر٠٠٠ قدم ويبلغ عدد أجهزة الحفر (بريمات) Rigs التى تعمل فى اسو ليبيا عشرة وفى كل من اويزس وموبيل تسعة .

وكل هذا النشاط فى الحفر Drilling Activity علاوة على الابحاث الجيووجية والجيوفيزيكية Geological and Geophysical والانابيب Pipelines وموانى الشحن Terminals والمنشآت الاخرى كلفت الصناعة البترولية ١ر٣ بليون دولار وقد صعدت الزيادة من ٣٣ مليون دولار فى ١٩٥٧ الى ٢٧ مليون دولار فى ١٩٦٤ .

ولقد اكتشف ٧٩ حقل للبترول ويقع منها حوالى ٦٥٪ فى خليج سرت والتى يقع فيها أكثر من ٩٥٪ من احتياطيات البترول وتقع حقول ليبيا الثلاثة عشر المنتجة فى هذه المنطقة .

وتمتلك الآن شركة اويزس ٧ حقول وهى جالو ، واحة دفا ، زاجوت ، بن هيدان ، سمحه ، ومنره . ويبلغ ما يصدر عن طريق السدرة حوالى ٥٠٠٠٠٠ برميل يوميا وكان أول انتاج لشركة موبيل بحقن حقل الجفرة منذ حوالى سنة بدء ميناء الشحن السدر وينتج الآن حوالى ١٠٠٠٠٠ برميل يوميا من حقول الجفرة ورقوبة عبر خطوط انابيبها الخاصة وميناء الشحن فى رأس لينوف .

وتنتج شركة أموسيز حوالى ٣٥٠٠٠ برميل يوميا من حقول البيضاء والكتلة عبر ميناء شحن رأس لينوف الخاصة بشركة موبيل وتمتلك شركة اويزس حصة قدرها ٣٠٪ فى خط الانابيب وميناء الشحن .

وان مستقبل أنتاج البترول فى ليبيا سيكون باهرا أن شاء الله وفيما يلى بيان لأهم المشاريع التى ستزيد الانتاج وهى :ـ

أولا : ستبدأ شركة British Petroleum بتصدير البترول من حقل السرير فى السنة

القادمـــة فى منطقة الامتياز رقم ٦٥ حيث تعمل شـــركتا Nelson Bunker Hunt Dallas Independent حيث افتتحتا حقلاضخما يحتوى ــ طبقا للتقدير الذى اجرى ــ على ملايين البراميل وسيكون انتاج البترول بمعدل حوالى ٢٠٠,٠٠٠ برميل يوميا عبر خط انابيب يبلغ طوله ٣٢٠ ميل عبر ميناء الشحن فى منطقة طبرق .

ويبلغ انتاج ليبيا الكلى الآن من البترول حوالى ١ر٣١٠ر٠٠٠ برميل يوميـــا منها ٦٣٥ر٠٠٠ برميل من اسو ، ٥٠٠ر٠٠٠ من اويزس ، ١٤٠ر٠٠٠ من موبيـــل ، ٣٥٠٠٠ من اموزيس .

ثانيـــا : أن الخطوة الكبيرة التالية لنمو الانتاج سيكون عند افتتاح حقل آمـــال الكبير للانتاج والتابع لشركة موبيل اويل اوف ليبيا Mobil Oil, Libya فى منتصف ١٩٦٦ وبالاشتراك مـــع شركـــة Benzin, A Gelsenberg الالمانية وتبنى شركة موبيل خط انابيب طوله ١٧٦ ميل سعة ٣٠ بوصة يمتد من حقل آمال الى رأس لينوف فى خليج سرت على البحر الابيض وسيكون خط الانابيب هذا هو ثانى خط لشركة موبيل .

وتبلغ الكفاءة الاولية Initial capacity لتشغيل خط الانابيب هذا ١٠٠ر٠٠٠ برميل يوميا والكفاءة النهائية Ultimate capacity حوالى ٥٠٠,٠٠٠ برميل يوميا وتبلغ سعة آمال حوالى ١٠ اميال وطوله ٢١ ميل ولا يزال الحفر مستمرا فى حقل آمال لتمديد حدوده الشمالية ولقد وجدت ١٨ بئـــرا منتجـــة producing من ٢٠ بئرا حفرت فى حقل آمال .

ونسبة الكبريت Sulfur فى زيت خام حقل آمـــال قليلـــة والوزن النوعى Gravity ٣٦ وينتـــج على بعـــد ١٠٠٠٠ قـــدم واختبـــارات الانتـــاج Production Tests التى تمت حتى الآن لا تزال محدودة ولكن على ما يظهر أن الكثير من الآبار يمكنها الانتاج بمعدل يبلغ بضعة آلاف من البراميل يوميا .

هذا ومن المنتظر ان تنضم الى مجموعة الشركات المنتجة شركتا Philips و Pan American

ثالثا : أن من الخطوات الهامة القادمة هى دخـــول ليبيا فى تجـــارة الغاز الطبيعى

Natural Gas Business التى تحقق فوائد اقتصادية اضافية أخرى من مورد رئيسى هام يعتبر الثانى فى الكبر فى البلاد .

وتجرى شركة أسو ليبيا الآن الدراسات للاعداد لأكبر مشروع فى العالم لتسييل الغاز الطبيعى Liquified natural gas والذى يهدف الى الانتفاع بتصدير الغاز الذى يتم حرقة flared الآن فى عمليات حقل زلطن وغيره من الحقول وقد ذكرت الشركة بهذا الخصوص أن تصميم وانشاء المنشآت الخاصة بتحويل الغاز الى شكله السائل من اجل التصدير الى الاسواق فى الخارج سيستغرق حوالى ثلاث سنوات

وقد تم الاتفاق بين شركة اسو وشركة سنام المتفرعة عن مؤسسة ايني بايطاليا لبيع ٢٣٥ مليون قدم مكعب فى اليوم من الغاز الطبيعى السائل الليبى لمدة عشرين سنة وتوقيع هذا العقد يجعل فى امكان اسو السير فى أعمال تصميم وبناء المشروع .

كما أن اسو استاندرد ليبيا اعلنت فى يوم ١٩٦٥/١١/١٤ بأنه تم فى مدينة نيويورك توقيع العقد الخاص ببيع أسو للغاز السائل الطبيعى الليبى لاسبانيا . ويستدعى العقد بيع ١١٠ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعى السائل الى شركة كاتالاندى غاز Catalana de Gas لمدة ١٥ سنة ويتوقع أن تبدأ الشحنات الاولى من الغاز فى اواخر سنة ١٩٦٨ . وهذان العقدان قد اشار اليهما سيادة وزير شئون البترول فى بيانه فى يوم ١٩٦٥/١١/٥ .

وسيشحن الغاز من مرسى البريقة بواسطة مراكب خاصة مبردة Special refrigerated vessels الى محطات الاستقبال التى ستنشأ فى شمال ايطاليا وفى برشلونة.

والغاز الذى يحلل فى زيت الخزان Reservoir Oil يفصل عن الزيت الخام عند السطح . وبدلا من حرق الغاز كما يجرى حاليا ، فأنه يحول بموجب هذا المشروع الجديد الى محطات ضاغطة Compressor Stations فى الحقل حيث يجرى ضغطه بنسبة عالية لينقل عن طريق الانابيب الى مرسى البريقة .

وستكون المنشأة الرئيسية فى المشروع فى محطة اسو على الساحل وعند وصول الغاز يمر باجهزة تعمل على ازالة الشوائب منه Removal of impurities

ومن ثم ينقل الى اجهزة التسييل **Liquification plant** حيث يحول الغاز والذى لا زال على شكل بخار الى سائل عن طريق عملية تنطوى على الضغط والتبريد وعندما يتحول الغاز الى شكل سائل لا يحتل الا جزءا من الحيز الذى يحتله وهو على شكله الاصلى مما يسهل عملية نقله اقتصاديا .

وتحويل الغاز الى سائل **Liquified natural gas** يتطلب تبريدا قادرا على تخفيض درجة حرارته الى حوالى ٢٦٠ درجة فارانهيت تحت الصفر وهذه القوة المطلوبة لتسييل الغاز تكفى لتهوية مدينة قوامها ٤٠ الف منزل بكاملها ولتشغيل ٤٠٠ الف ثلاجة من ثلاجات المنازل الاعتيادية .

ويجرى نقل الغاز الطبيعى السائل من هذا المكان الى مخازن خاصة معزولة للاحتفاظ به على اقصى انخفاض فى درجة الحرارة **Special Storage facilities insulated to maintain it at its extreme low temperature**

وبعد ذلك يضخ عن طريق انابيب معزولة الى ناقلات مبردة خصيصا من اجل الشحن **special refrigerated tankers for shipment** ولدى وصول الغاز الى محطات الاستقبال **Receiving Terminals** فى الخارج تقوم اجهزة اخرى هناك باعادته الى شكله الغازى من اجل الاستعمال التجارى .
the liquified gas back into vapour form .

وسيتكلف هذا المشروع ٢٠٠ مليون دولار وسيدخل ليبيا الميدان العالمى لتجارة الغاز اذ لاحظنا أن الغاز الطبيعى آخذ فى الاتساع كمصدر للطاقة فى سائر أنحاء العالم .

ومن المنتظر أن تبدأ أول شحنة من الغاز فى اواخر عام ١٩٦٨ وسيشحن الغاز بعد ذلك الى كل من ايطاليا واسبانيا على ظهور ناقلات للغاز الطبيعى السائل وتعد من أضخم ما اعلن عن صنعها حتى الآن .

وقد صرح سيادة وزير شئون البترول أن سعة كل ناقلة ٢٥٠ ألف برميل من الغاز الطبيعى السائل وهو ما يعادل الحمولة القصوى ٣٥ الف طن لناقلات الزيت الخام من حيث الحجم وهذه الناقلات التى صممها خبراء أسو البحريون والتى

سوف يشرفون على بنائها بالتعاون مع خبراء من خارج الشركة ستتضمن آخر التطورات الفنية فى عالم السفن .

ويدرس المسئولون فى الحكومة الآن مسألة منح عقود امتيازات اضافية Additional oil Concessions مع الاخذ فى الاعتبار ماقد يسفرعنه التضخم والذى صاحب بزوغ البترول والتوسع فى صناعة البترول والذى جعل البلاد من اكبر منتجى البترول فى العالم .

وقد ذكر كذلك سيادة وزير شئون البترول أننا بصدد اتخاذ ما يلزم للاستقرار من آثار الرواج وارتفاع الاسعار الاول الذى صاحب ظهور الزيت To stabilize a bit from the first oil boom فأن حصول ارتفاع آخر فى الاسعار قد يترتب عليه اهتزاز فى الكيان الاقتصادى Shake in the entire structure ولكننا من ناحية أخرى ننظر الى الصورة الدولية بأكملها فقد تتجه تلك الشركات نحو مناطق أخرى اذا لم تمنحها ليبيا عقود امتيازات اخرى . ولكن فى الواقع أن مستقبل ليبيا باهر وخصوصا عند التوسع فى انشاء مصانع تكرير محلية كبيرة للزيت بطاقات كبيرة وعلى أن تكون هناك امكانية لزيادة قدرتها الانتاجية فتبلغ مثلا حوالى ٥ر١ مليون برميل فى السنة للصنع وما يتبع ذلك من اقامة مصانع لها علاقة بمصانع التكرير تقوم بصناعة منتجات مختلفة كالاسمدة والكربون الاسود وذلك على أساس تصنيع فضلات مصانع التكرير او الغازات الطبيعية وبذلك تستوعب الكثير من اليد العاملة وتنمية الصناعات الليبية عن طريق توفير مصدر وقود جديد بتكاليف قليلة .

وان ٧٠٪ من ايرادات ليبيا من الزيت تخصص للتنمية الاصلية طبقا لبرنامج الخمس سنوات ويهدف الى نشر التعليم وتحسين المدارس والطرق والمواصلات .

وان ليبيا تحتل الآن المرتبة السادسة بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول فى العالم ولو أخذ فى الاعتبار ابتداء حقلين كبيرين للزيت فى الانتاج قريبا وهما حقل آمال التابع لشركة Mobil Oil Libya وحقل السرير التابع لشركتى

لكان من المحتمل على الاقل أن تحتفظ ليبيا بمركزها BP / Bunker Hunt السادس فأن هذين الحقلين من المنتظر أن يضيفا مليون برميل يوميا الى الانتاج الليبى .

وينتظر الخبراء زيادة انتاج ليبيا فى السنوات القليلة القادمة الى ٣ مليون برميل يوميا .

وهذا قد يجعلها فى المرتبة الثالثة بعد أن تتخطى ايران والمملكة العربية السعودية والكويت .

وخلال الاربع سنوات من تصدير اول شحنة من البريقة ، بلغ مجموع الكميات المصدرة ٤٧٠ مليون برميل من الزيت شحنتها ١٣٦٢ ناقلة بترول Tankers من مرسى البريقة .

وقد نتج عن هذه الصادرات زيادة مضطردة فى دخل الحكومة الليبية من العوائد البترولية وخلال هذه المدة أيضا تغيرت مرسى البريقة من بقعة صحراوية الى مركز صناعى حديث كما اكتشفت اسو حقلى الجبل ورقوبة الجديدين واضافت محطتين للتعبئة Loading Berths فى مرسى البريقة بما فى ذلك محطة الرسو بالمقدمة الفريدة فى نوعها فأصبح بذلك عدد المحطات فى الميناء المذكور اربعة بدلا من اثنين وذلك لاستيعاب الكميات الزائدة من انتاج اسو للزيت الخام .

To handle the steadily rising Esso production of crude oil

وبدخول شركات أخرى خلال السنوات الثلاث الماضية الى مرحلة الانتاج والتصدير زادت معدلات ليبيا للانتاج والتصدير حتى هذا التاريخ وبلغ مجموع الكميات المصدرة من الموانى البترولية الثلاثة حوالى ٨٠٠ مليون برميل .

وفى أوائل عام ١٩٦٦ من المنتظر أن تصل الكميات المصدرة الى البليون برميل وستزيد الكميات المصدرة عن طريق اسو وحدها على نصف بليون برميل فاذا ما لاحظنا أنه علاوة على هذا الانتاج الضخم الزائد ما يتمتع به الزيت الليبى من صفات خاصة تسمح له بالامتزاج ببقية الزيوت الاخرى مما ينتج منه مزيج ممتاز للعمليات الصناعية استطعنا أن نتصور مستقبل البلاد الباهر والذى نرجو منه المزيد لهذه البلاد العظيمة المباركة .

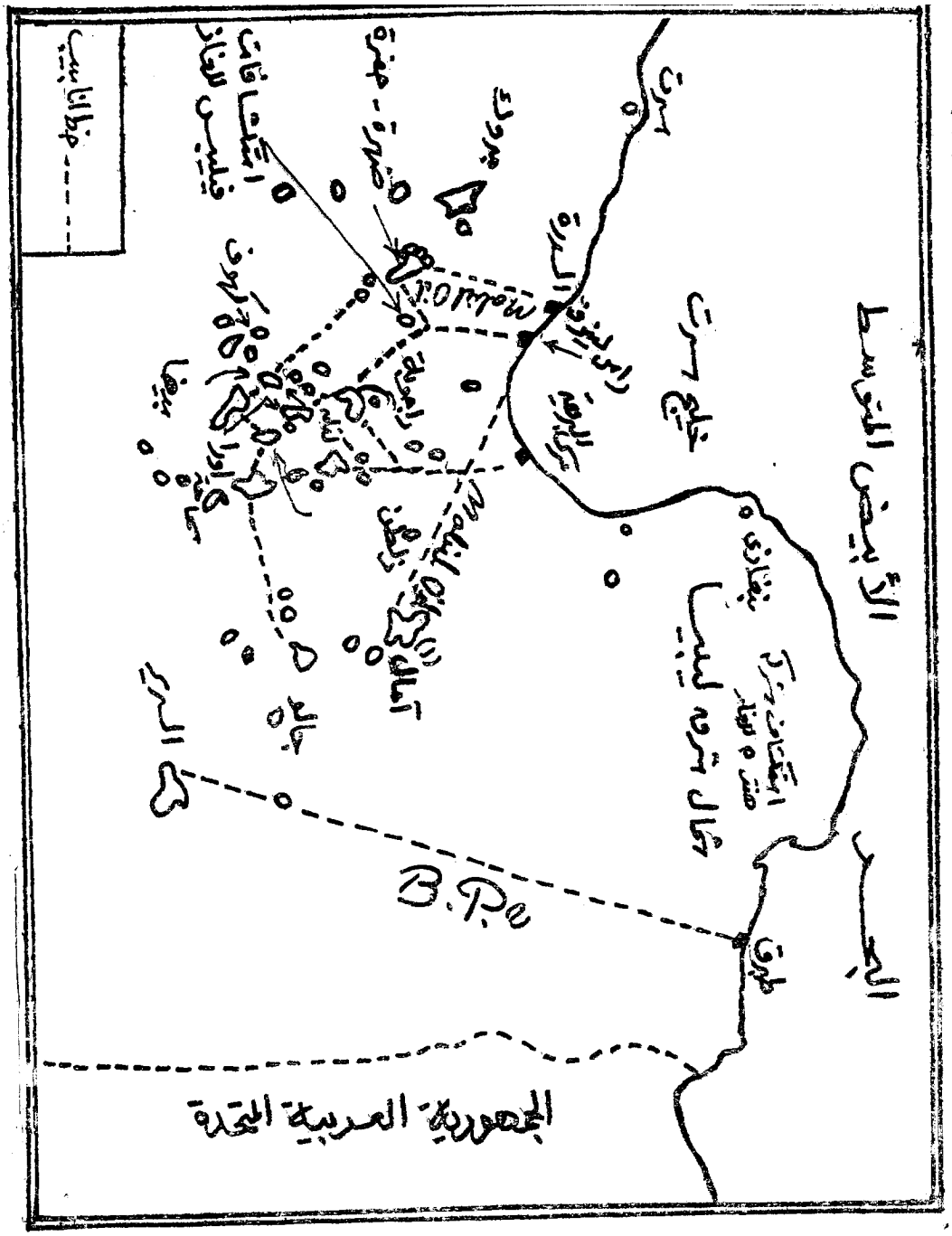

خريطة توضح موقع الابار وخطوط الانابيب

(١) الخط من آمال الى راس لينوف والخط من حقل السرير الى طبرق يجرى العمل فيهما الآن .

نظرة في سياسة الدخول

للدكتور علاء شفيق الراوى*

ان سياسة الدخول تهدف الى تحقيق غرضين اساسيين هما : ضمان تقدم اقتصادى متوازن من ناحية وتوزيع عادل من ناحية ثانية . والمقصود من الغرض الاول هو ابقاء معدل الزيادة فى الدخول النقدية فى الفترة الزمنية الطويلة فى حدود معدل زيادة الانتاج الوطنى وذلك من أجل الوقوف بوجه التضخم النقدى الذى حصل منذ الحرب العالمية الثانية فى معظم دول العالم . وظاهرة التضخم هذه تعتبر ظاهرة اصيلة فى اسبابها ونتائجها .

فبدون الدخول فى تفاصيل اسباب ارتفاع الاسعار وهى كثيرة ، من المكن التأكيد على نقطتين اساسيتين :

١ — يتميز الاقتصاد المعاصر بوجود النقابات التى تستطيع ان تلعب دورا مهما فى تحديد مستوى الاجور ، ومن الطبيعى أن تطالب النقابات بزيادة الاجور بصورة مستمرة مما يؤدى احيانا الى ظهور التضخم نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج . ومن المعروف أن السلطات النقدية لا تستطيع مقاومة هذا النوع من التضخم بسهولة . فتقييد الائتمان أو زيادة الضرائب التى تستخدم اعتياديا لمقاومة التضخم سوف تؤدى فى هذه الحالة الى نتيجة واحدة هى الحد من النشاط الاقتصادى

---

* الدكتور علاء شفيق الراوى مدرس الاقتصاد بالجامعة الليبية ، حصل على ليسانس الحقوق من الكلية العراقية سنة ١٩٥٣ ، ودرس فى فرنسا حيث تحصل على شهادة دكتوراه الدولة فى العلوم الاقتصادية سنة ١٩٦٠ م ، ودرس فى الجامعة العراقية لمدة ثلاث سنوات .

ومن ثم ظهور البطالة . وسينجم عن ذلك ليس فقط الاضرار بعـدد قليل من الاشخاص على حد قول بعض الاقتصاديين[1] ، والذى يعتبر من الناحية الاجتماعية غير مقبول ، وانما صعوبة المحافظة على ثبـات الاسعار اذا كانت الصناعات التى تقلص نشاطها من الصناعات المتزايدة الانتاج اذن يجب التدخل فى مرحلة تكوين الدخول اذا اريد عـدم التضحية بالتقدم الاقتصادى والتشغيل الكامل من اجل ثبات قيمـة النقود .

٢ — أما النقطة الثانية التى يجب التأكيد عليها بالنسبة للاقتصـاد المعاصر فهى ضرورة التوفيق بين اتجاهات الاستثمارات الخاصة التى تهـدف الى الحصول على أكبر ايراد ممكن من ناحية واشباع بعض الحاجات الجماعية عن طريق القيام ببعض الاستثمـارات العامة والتى ربمـا يؤدى نقصها الى تباطوء التقدم الاقتصادى من ناحية ثانية[2] . ففى الانظمة المختلطة يوجد تقسيم للاختصاص بين القطاع العام والقطـاع الخاص .

ومن الملاحظ بصورة عامة أن المبادرات الخاصة تعطى الاولوية الى القطاعات الاكثر ايرادا دون الاهتمام بالحاجات العامة التى لا تعطى ايرادا بشكل مباشر ولا يمكن ان تكون مجال مساومة فى السـوق (كالتعليم ، اعداد اليد العاملة ، البحـث العلمى ، الصحة العامـة ، الطرق ، الخ . .)

ويعود على القطاع العام تقليديا اشباع هذه الحاجات دون الاهتمام بالايراد. يوجد اذن فصـل بين التكلفة المباشرة للاستثمار المنتج فى المشروع الخاص وبين التكلفة غير المباشرة (الاجتماعية) التى يتطلبها هذا الاستثمار لتغطية الحاجات الجماعية التى تنجم عنه (كالسكن ،

---

(1) J. Marchall, Cours d'Economie Politique, 2'annee de licence, 1963, P. 340 etS.

(2) Trentin, Politique des Revenus et Planification, Les Temps Modernes, aout-Septembre, 1964, P. 368.

والمدارس ، والبناء التحتى بصورة عامة) . واشباع هذه الحاجات الجماعية الناشئةمن اقامة المشاريع الخاصة يبقى تحت لعل وعسى بسبب عدم حسابها مقدما فى التكلفة الكلية للمشاريع ، وذلك لان اشباع هذه الحاجات يعتمد على الموارد المالية للهيئات العامة وبالتالى على ما يتحمله الافراد من ضغط مالى ومن تحديد لاستهلاكهم الخاص .

أما بالنسبة للنتائج المترتبة على اتجاه الاسعار نحو الارتفاع فنستطيع القول بأن التضخم لا يمكن أن يكون ضارا الا فى الحالات التى يتعرض فيها توازن المدفوعات الخارجية للخطر ، واذا تركنا هذه المشكلة جانبا فأن التضخم ظاهرة نافعة حيث أنها تساعد على التطور الاقتصادى ، ويذكر فى هذا الصدد رأى (سليشتر)[1] الذى يقول : « بأن التضخم هو أقل ثمن يجب أن يدفع لاجل تحريك أنتقال الاموال بين الصناعات والاعمال فى اقتصاد متحرك (ديناميكى) ومن أجل تجنب الكساد الاقتصادى والاستفادة من التقدم التكنولوجى السريع وكذلك فسح المجال للنقابات بمطالبة المشاريع بتحسين احوال العمال وانتاجية العمل » . أما (جون مارشال) فيرى بأنه « بدون معدل معين من التضخم سنويا يصعب الاحتفاظ بمعدل عال من التطور الاقتصادى فى عدد كبير من الدول[2] » .

وبالاضافة الى ما تقدم نستطيع أن نؤكد ضرورة تدخل السلطات العامة فى مرحلة تكوين الدخول وذلك لغرض التوفيق بين ثبات قيمة النقود من ناحية وتحقيق تشغيل كامل ونمو اقتصادى منتظم من ناحية ثانية ، كذلك فأن تدخل السلطات العامة فى مرحلة تكوين الدخول يجنبنا كثرة وسعة التدخلات المعدلة للتوزيع . وعدالة التوزيع هى الغرض الثانى الذى تهدف سياسة الدخول الى تحقيقها ، فكيف تتحقق اذا عدالة التوزيع فى نطاق سياسة الدخول ؟

أنه عندما يتحدد معدل معين لزيادة الدخول النقدية بشكل يتفق مع ثبات الاسعار يصبح من المفيد تطبيق هذا المعدل على تطور أى نوع من أنواع الدخول

---

(1) Slichter, on the side of inflation, Harverd Business Review, Sept. October, 1957.

(٢) انظر جون مارشال ، المرجع السالف الذكر ص ـ ١٦٧ .

بدون تمييز وقد اتبعت المملكة المتحدة هذه الطريقة الى الآن حيث تعتبر سياسة الدخول وسيلة من وسائل مكافحة التضخم عن طريق تكاليف الانتاج . أما فى دول أخرى فتعطى أهمية أكبر الى الاعتبارات الاجتماعية ، ويعتبر وضع الدخول الحالى ليس بأحسن وضع ممكن ، وانه يجب الاستفادة من الاموال الاضافية التى يحصل عليها التطور الاقتصادى لغرض تصحيح توزيع الدخل وعلى كل حال فأن أية سلطة خارجية لا تستطيع التدخل فى موضوع الدخول النقدية دون أن تتدخل بشكل او بآخر فى توزيع الدخل الحقيقى بين الافراد وبين الجماعات .

من هنا يمكن أن يظهر تفسيران للعمل المصحح لتوزيع الدخل فى نطاق سياسة الدخول :

الاول : ويمكن اعتباره كلاسيكى حيث أنه يماثل بين تصحيح توزيع الدخل وبين التقليل من الفوارق فى الدخول ، وهذا مطلب قديم يرمى الى التخفيف من حدة الفوارق الموجودة بين دخول مختلف القطاعات وفروع الانتاج ، والكفاءات والاجناس الخ . . وتصحيح توزيع الدخل اذا اخذ بهذا المعنى يتميز بثلاثة مميزات:

أ) فى بادى الامر ان تصحيح توزيع الدخل اذا اخذ بهذا المعنى ليس له دائما تبرير اقتصادى ، فالتقليل من الفوارق فى الدخول يمكن أن يساهم فى زيادة الميل للاستهلاك فى المجتمع وبالنتيجة يزيد من الاستهلاك الخاص الذى قد يراد اصلا تخفيضه. ويمكن أيضا ان يلحق ضررا «باللزوجه» الضرورية لعناصر الانتاج وذلك بالقضاء على المحرك للانتقال الذى هو عبارة عن الفوارق بين دخول مختلف القطاعات والفئات الاجتماعية والمهنية .

بلا شك يمكن الاعتراض على ما تقدم بالقول بأن التقليل من الفوارق فى الدخول قد لا يلحق ضررا بفعالياتها الوظيفية ، الا أن المشكلة هى معرفة الحد الذى يكون عنده الفارق وظيفيا نافعا الا انه اجتماعيا غير مقبول .

ب) ومن ناحية ثانية ان تغيير التوزيع بالشكل الذى يؤدى الى تقليل الفوارق يستند على مفهوم العدالة ، فمن الناحية الانسانية كل فرد أو كل فئة اجتماعية قد تعتبر نفسها مغبونة بالنسبة لفئات معينة فى المجتمع الا أنها تنسى كونها تتمتع بميزات كثيرة بالنسبة لفئات أخرى . اضف الى ذلك ا ن التدرج فى

الدخول لا يعتبر وحده صفة مميزة للفوارق الاجتماعية بل يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بعض الشروط الاخرى (كمدة العمل وشدته ، ضمان الاستخدام ، الفراغ والمنافع الاجتماعية الخ . .)[1]

جـ) واخيرا ان السياسة الاجتماعية الرامية الى التقليل من الفوارق لصالح المحرومين طبقت دائما بشكل أو بآخر قبل مجرد التفكير بوضع سياسة للدخول ، فاذا بقيت العدالة الاجتماعية محتفظة باهميتها فمن المفيد اذن البحث عن امكانية ادخالها ضمن برنامج عام يتفق والتوازن الاقتصادى[2] .

ثانيا : اما التفسير الثانى للعمل المصحح للتوزيع فيستند على التوسع فى مفهوم التوازن الاقتصادى .

أ) فبالنسبة للتقليد الكينزى يتحدد التوازن الاقتصادى العام بالمساواة بين الادخار والاستثمار . أى ان : خ = ث

الا أن هذا التعريف يهمل ظواهر التوزيع ، فمن ناحية لم يأخذ كينز بعين الاعتبار سوى ميل واحد للادخار هو : خ = $\frac{\text{خ}}{\text{ل}}$ حيث يرمز الحرف (ل) للدخل واعتبره صحيحا بالنسبة لكل الفرضيات ، بينما توجد اختلافات كبيرة بين المجموعات الاجتماعية والمهنية فيما يخص ميلهم للادخار وميلهم للاستهلاك. ومن ناحية ثانية يهمل كينز ظاهرة كون هذه المجموعات الاجتماعية قد انتظمت فى نقابات واصبحت قادرة على تغيير التوزيع عن طريق ممارسة نشاطها فى المطالبة بتعديل ما تستلمه من دخول .

ومن أجل الرد على الاعتراض الاول نرى أن بعض الكتاب من الكينزيين الجدد يقسمون السكان الى مجموعات ، وكالدور **N. Kaldor** بصورة خاصة يأخذ بعين الاعتبار اصحاب الارباح واصحاب الاجور ، فاصحاب الارباح يوجد عندهم ميل للادخار مرتفع ولنرمز له بالحرف (أ) أما أصحاب الاجور فميلهم للادخار ضعيف ولنرمز له بالحرف (ب) ، واذا كان الحرف (ر) يرمز للربح والحرف (ج) يرمز للاجور والحرف (ل) يرمز للدخل القومى ، أى أن :

ل = ر + ج

(1) Goetz - Girey, La politique des salaires, 1962, P. 12 et S.
(2) J. Lecaillon, Croissance et politique des revenus, Paris 1964, P. 103.

والتوازن الاقتصادى العام يمكن ان يتحدد بالمعادلة التالية :

$$ث = خ = ا ر + ب ج$$

ولو فرضنا وجود اقتصاد فى حالة متطورة أى توجد زيادة فى الاستثمار فهذه الزيادة فى الاستثمار تعنى زيادة فى الطلب وارتفاعا فى الاسعار بالنسبة للتكاليف أى بالنسبة للاجور باعتبار أن الاجور تكون عنصر الانتاج الوحيد فى أقتصاد مغلق . وسوف يترتب على ذلك ارتفاع فى حصة الارباح ، وبما أن الميل للادخار لدى اصحاب الارباح (أ) أكبر من الميل للادخار لدى أصحاب الاجور (ب) فسيرتفع الادخار الكلى بالقياس الى زيادة الاستثمار . عندئذ سيتحقق التوازن الاقتصادى العام نتيجة لتغير التوزيع وتحت تأثير ارتفاع الأسعار .

الا أن هذا القول يهمل كون الجماعات المنظمة تستطيع أن تراقب بشكل أو بآخر تغيرات التوزيع ، وذلك لانه عندما يضع اعضاء كل جماعة مطالبهم فأنهم يأخذون بعين الاعتبار ليس فقط اعلى دخل حقيقى حصلوا عليه فى الفترة الزمنية السابقة ، والذى يعتبرونه كحد ادنى لمعيشتهم ، وانما الدخل الذى حصلت عليه الجماعات القريبة منهم جغرافيا واجتماعيا أيضا وبناء على ذلك فأن تغييرات التوزيع التى وضعها الكينزيون الجدد لاجل الوصول الى التوازن الاقتصادى العام لا يمكن أن تتحقق الا بشرط عدم المساس بمصالح اية جماعة ذات قوة . وبمعنى آخر لا يمكن ان يوجد توازن الا فى حالة كون الجماعات المنظمة تنظيما قويا مقتنعة بالوضع الحالى لتوزيع الدخل القومى .

واذاسميناتوازن اجتماعى (الاستجابة الى مطالب الجماعات) عندئذنستطيع القول بأن التوازن الاقتصادى العام يفترض أو يتضمن التوازن الاجتماعى . وبتطوير وجهة نظر كالدور نستطيع القول أيضا بأن زيادة حصة الارباح التى تعتبر ضرورية لتمويل الاستثمارات لا يمكن أن تتحقق الا اذا لم تؤد الى أى انعكاس فعال من قبل الاجراء ، فاذا ادت زيادة الارباح بالنسبة للاجور الى ظهور مطاليب نقابية وبالتالى الى رفع مستوى الاجور فأن زيادة الادخار

المطلوبة لن تتحقق وسيستمر ارتفاع الاسعار .

ب) أن العمل المصحح للتوزيع يهدف الى تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى عن طريق المفاوضة بدلامن تركه يتحقق تلقائيا مما قديؤدى الى حدوث منازعات اجتماعية متعددة . وبهذا المعنى يكون تصحيح التوزيع أكثر شمولا وعمقا من سياسة تقليل الفوارق فى الدخول .

فهو أكثر شمولا لانه ليس بأتجاه واحد ، فمن الجائز أن يؤدى تصحيح التوزيع عند الاقتضاء الى خلق أو زيادة الفوارق فى الدخول اذا تبين أن ذلك ضرورى لمتابعة التطور الاقتصادى • وهو أكثر عمقا لانه يسمح باعادة النظر فى الفوارق الكبيرة بين الدخول ومن ثم فى كيفية التقليل منها بدون التعرض الى انعكاسات الجماعات التى تتمتع بقوة كبيرة ، تلك الانعكاسات التى قد تقضى على المنافع التى أعطيت الى الفئات الضعيفة اقتصاديا ، هذا بالاضافة الى أنه يمنع تدهور حالة ضحايا التضخم الاعتياديين[1] .

وأخيرا أن تصحيح التوزيع يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية أكثر فعالية من السياسات التقليدية لاعادة التوزيع .

وبعد أن بينا بايجاز الاغراض الاساسية التى تهدف سياسة الدخول الى تحقيقها ، ننتقل الآن الى بحث الاشكال الرئيسية لسياسة الدخول .

اشكال سياسة الدخول :

من المعروف فى الوقت الحاضر أن سياسة الدخول يجب أن تشمل كل أنواع الدخل وليس الاجور فقط وهذا المبدأ ناتج عن بعض الاعتبارات :

فمن ناحية نلاحظ أن مسئولية الدخول الاخرى غير الاجور بالنسبة للتضخم مسلم بها فى الوقت الحاضر ، وخير مثال على ذلك حالة الاقتصاد الغربى الذى يتضمن عدة قطاعات تفرض الاسعار فيها بشكل أو بأخر من قبل المنتجين وتكون

(1) H. Brochier, La Politique des Revenus et Plantification, Revue Economique, Novembre 1964, p. 880.

هذه الأسعار المفروضة عاملا من عوامل التضخم بالتكلفة وفى فروع الأنتاج المحمية بصفة خاصة يضيف المنتجون الزيادة التى تحصل فى تكاليف انتاجهم الى الاسعار حالا ، أما الانخفاض فى تكاليف الانتاج فلا ينعكس على الأسعار الا بشكل جزئى أو فى فترة زمنية لاحقة . هذا بالاضافة الى أن الوسطاء فى مختلف مراحل التوزيع يساهمو نفى رفع الاسعار . وقد بينت التجارب أن الدول التى يكون التضخم فيها قويا جدا هى الدول التى تكون فيها الطبقات المتوسطة المستقلة كبيرة والتى تكون فيها حصة الدخول غير الأجرية من الدخل القومى كبيرة أيضا[1] .

ومن ناحية ثانية يصعب فنيا ممارسة سياسة اجور فعالة بشكل منعزل عن بقية الدخول اذ لا يمكن وضع هدف واحد معين لتطور الاجور بدون الاخذ بعين الاعتبار كل ماله علاقة بتحديد التوازن العام فى نطاق اقتصاد متطور . وهكذا فأن تطور الاجور يرتبط بشكل او بآخر بمتطلبات الاستثمار وهذا يعنى أن تطور الاجور يرتبط الى حد ما بدخل رأس المال وبوسائل التمويل الذاتى . كذلك تعتمد زيادة الاجور من ناحية أخرى على مستوى اسعار سلع الاستهلاك أى الاسعار المطبقة فى قطاع التوزيع .

واذا كان لابد من وضع سياسة لجميع الدخول وليس للاجور فقط ، فأن هذا لا يعنى أنه يجب تطبيق نفس السياسة بالنسبة لها جميعا . لذا سوف ندرس :

أولا : سياسة الاجور

ثانيا : سياسة الدخول غيرالاجرية

أولا : اشكال سياسة الاجور :

يقترح عادة ويطبق احيانا شكلان لسياسة الاجور :

الشكل الاول : لسياسة الاجور يتضمن ربط الاجور بمتوسط الانتاجية الوطنية ويمكن تسميته « سياسة الاجور المركزية او الموحدة » .

R. Goetz - Girey, Salaires et inflation depuis la seconde guerre mondiale, Rapport au Congres des Economistes de lanque francaise. Revue d'economie politique, 1953 P. Bauchet, Evolution des salaires reels et structure economique, Revue economique, mai 1952.

أما الشكل الثاني : فيتضمن ربط الاجور بانتاجية القطاع او المشروع الخاص ويمكن تسميته « سياسة الأجور المختلفة » .

وسواء ما يتعلق بالشكل الاول أو الثانى فأن كلا منهما يصطدم بعقبات كبيرة ومن الجائز أن يفشل فى التطبيق وسوف نقوم الآن بشرح موجز لكل واحد منهما مع بيان أهم العقبات التى تواجههما عند التطبيق :

سياسة الاجور الموحدة :

والمقصود بهذه السياسة هو تحديد معدل معين واحد لزيادة الاجور بالنسبة لكل القطاعات وفروع الانتاج المختلفة ، فما هى النتائج التى ستترتب على هذا المعدل لزيادة الاجور ؟

سوف يترتب على ذلك انخفاض فى الاسعار فى القطاعات التى تكون فيها زيادة الانتاجية أكبر من معدل زيادة الاجور وارتفاع فى الاسعار فى القطاعات التى تكون فيها زيادة الانتاجية أقل من معدل زيادة الاجور ، وعندئذ سوف يعوض ارتفاع الاسعار فى قطاعات معينة بانخفاض الاسعار فى قطاعات أخرى . فاذا حسب معدل زيادة الاجور بشكل معقول فأن متوسط مستوى الاسعار يبقى ثابتا .

وقد جربت هذه السياسة وبمشاركة من النقابات فى بعض الدول الاوروبية[1] كذلك اخذ بها بعض خبراء منظمة السوق الاوروبية المشتركة كعلاج وحيد لظاهرة التضخم[2] .

بلا شك أن تقدير معدل معين لزيادة الاجور ليس من السهولة بمكان وبصورة عامة يؤخذ بعين الاعتبار ليس فقط الزيادة السنوية فى الأنتاج وانما كيفية مواجهة بعض الاستثمارات الاضافية وكذلك كيفية اشباع بعض الحاجات العامة

---

(١) ومن الدول التى طبقت هذه الطريقة نذكر على سبيل المثال لا الحصر : النرويج، السويد وهولندا الى عام ١٩٥٩ أنظر :

B. Zoetwes, Politique nationale des salaires, L'expérience des Pays-Bas, Revue Internationale du Travail, février 1955.

(2) Les problèms de la hausse des prix, O.E.C.E., Paris 1961, P. 53.

وبالاضافة الى هذه الاعتبارات ستواجهنا ، اذا اردنا تقدير معدل معين لزيادة الاجور ، عقبات عدة سواء فى سوق المنتجات او فى سوق المعمل :

أ) ففى سوق المنتجات غالبا ما يصعب الحصول على انخفاض حقيقى فى الاسعار فى فروع الانتاج ذات الانتاجية المرتفعة وذلك لان الفروع التى تحقق انتاجية عالية تضم بصورة عامة مشروعات ذات اهمية كبيرة تستطيع أن تلعب دورا رئيسيا لانها غالبا ما تكون مشاريع احتكارية فبامكانها ليس فقط المحافظة على اسعارها وانما فرض سياسة مماثلة على كل المشروعات الاخرى وبما أن الاسعار فى فروع الانتاج الاخرى قابلة للارتفاع لذا سوف يبقى مستوى الاسعار العام فى اتجاه صعودى . وعندئذ يخشى من محذورين :

(١) الاول هو أن الفروع الاكثر انتاجية ستحصل على ايرادات عالية جدا بسبب كونها تتمتع بمركز احتكارى ، فزيادة الارباح فى هذه الفروع وثبات الارباح فى الفروع ذات الانتاجية المنخفضة التى تستطيع رفع اسعارها ، سوف يؤدى الى زيادة حصة الارباح من الدخل القومى .

(٢) أما المحذور الثانى فهو ان سياسة الاجور الموحدة تستند ضمنا على التفاوت فى الانتاجية بين القطاعات وبين المشروعات . فارتفاع ارباح بعض الفروع يزودها بموارد جديدة للتمويل الذاتى ويجعلها أكثر استقلالا عن سوق رأس المال وفى مأمن من بعض السياسات الائتمانية الطارئة اذن من الجائز أن يؤدى تطبيق سياسة الاجور هذه الى نتيجة غير مألوفة وهى التقليل من فعالية السياسة الاقتصادية العامة او التخطيط الاقتصادى .

ب) أما بالنسبة لسوق العمل فمن الممكن أن تؤدى الزيادة الموحدة فى الاجور الى القضاء على الدور الذى تلعبه التغيرات النسبية فى الاجور باعتبارها وسيلة من وسائل توزيع اليد العاملة وبالتالى تكون عقبة فى وجه التطور الاقتصادى . الا أنه فى الغالب تقبل الحكومات بعض الاستثناءات على تطبيق القاعدة العامة لصالح الاجراء الذين يعملون بشروط عمل قاسية أو من أجل التخلص من اوضاع غير عادلة ، كذلك من أجل جذب اليد العاملة الى فروع أنتاج معينة او ابعادها عن فروع أخرى .

فى الواقع أن التجربة أثبتت أن السياسة الموحدة للاجور لا تستطيع ان تغير من الاتجاهات الاساسية لسوق العمل . فعندما يوجد نقص فى اليد العاملة بصورة خاصة تستطيع هذه السياسة أن تحد من زيادة الاجور الحقيقية دون أن تمنعها من تجاوز معدل زيادة الانتاجية الوطنية . وفى وضع كهذا ليست زيادة الانتاجية هى التى تدفع بعض المشروعات على منح اجور عالية بل أن زيادة الانتاجية هذه قد تتطلب يدا عاملة اضافية او ذات مهارة خاصة فتضطر المشروعات عندئذ على دفع اجور عالية ، كذلك أن الاختلاف بين معدلات الاجور الاساسية والمبالغ التى تدفع بصورة فعلية للاجراء يتجه الى التوسع فى الاقتصاد الذى يتمتع بالتشغيل الكامل وهذه الظاهرة تعرف باسم (انحراف الاجور)[1] وتزداد اهميتها كلما كانت سياسة الاجور شديدة .

أن وضع السوق هذا يعرض ثبات مستوى الاسعار العا مللخطر ، وقد يؤدى الى تخفيض حصة الاجراء التى حددت عن طريق المساومة الجماعية وضمنت لكل العمال فى مشروع معين او فرع من فروع الانتاج او قد يؤدى الى زيادة هذه الحصة التى منحت من قبل المستخدمين (بكسر الدال) الى العمال الفرديين . ووضع السوق هذا يقلل من السلطة التعاقدية للمنظمات ويضعف من وظيفتها

فمن أجل التخلص من هذه النتائج المتباينة لسياسة الاجور الموحدة ظهرت أهمية تطبيق سياسة الاجور المختلفة .

سياسة الاجور المختلفة :

وتتضمن هذه السياسة ربط تطورات الاجور فى كل فرع من فروع الانتاج أو فى كل مشروع بتطورات الانتاجية فى ذلك الفرع أو فى ذلك المشروع ويترتب على ذلك أن زيادة الاجور تختلف من مشروع لآخر وهذه الزيادات المختلفة فى الاجور تعتبر الوسيلة الوحيدة التى يمكن أن تمنع مستوى الاسعار العام من

---

(١) ويطلق عليها فى الانجليزية (Wage-Drift) وفى الافرنسية (Derives des Salaires) انظر :

J. Robertson, Factory Wage structures and national agreements, Cambridge, 1960.

الارتفاع وتمنع أيضا زيادة الارباح على حساب الاجور .

ومع ذلك يوجد اعتراضان على هذه السياسة :

أ) أن من النتائج التى يمكن أن تترتب على سياسة الاجور المختلفة هو القضاء على احد المقومات الاساسية للتطور الاقتصادى فاذا كانت الزيادة فى الاجور تعتمد على الزيادة فى الانتاجية فأنحصة تكلفة العمل من التكلفة الكليةتبقىثابتة والارباح لم تعد مهددة بأرتفاع سريع للأجور ، وبذلك يختفى احد المقومات الاساسية لتجديد المشاريع ولتحسين الانتاجية نفسها .

أن هذه النتيجة التى كان من الممكن أن تظهر فى المشروعات الاكثر انتاجية عند تطبيق سياسة الاجور الموحدة نراها تمتد الى الاقتصاد بمجموعه بعد تطبيق سياسة الاجور المختلفة مهما كان وضع سوق العمل .

(١) اذا كانت تنقلات العمال قليلة الوقوع اما بسبب كون التشغيل الكامل لم يتحقق بعد وان الاجراء يترددون فى تغيير المشروع أو فرع الانتاج الذى يعملون فيه أو لاى سبب آخر سواء كان نفسانيا أو يتعلق بشروط العمل فان المشاريع الاكثر انتاجية من غيرها لا تستطيع انتزاع الا عدد قليل من الايدى العاملة من المشاريع الاقل انتاجية بالرغم من الاختلاف الكبير فى الدخول الناجم عن ربط الاجور بانتاجية كل فرع من فروع الانتاج .

أن السبب فى بقاء القطاع الذى يتميز بانتاجية منخفضة بالرغم من وجود قطاع آخريتميز بأنتاجيةمرتفعة يعودالىاستمرار وجود الاجور المنخفضةالتى تساعد على الاحتفاظ بوسائل الانتاج القديمة وفى نفس الوقت لم تعد هناك مطالب موحدة لعمال القطاعين مما يضعف عمل النقابات .

(٢) أما اذا كانت تنقلات العمال كثيرة الوقوع ، كما هو الحال فى فترة التشغيل الكامل وذلك بسبب الاختلاف فى الاجور بين فروع الانتاج مما يؤدى الى انتقال العمال من الفروع ذات الاجور المنخفضة الى الفروع ذات الاجور المرتفعة . وسيترتب على ذلك أن فروع الانتاج الأخيرة تستطيع أن تحصل على ما تحتاج من اليد العاملة بدون أية صعوبة ، أما فروع الانتاج ذات الاجور المنخفضة التى تزداد

فيها الانتاجية بشكل بطيىء فأنها تقاسى من ندرة اليد العاملة وبصورة خاصة اليد العاملة الماهرة مما يؤدى الى تخلف انتاجها لعدم استطاعتها استخدام وسائل الانتاج الحديثة . ومن اجل تخطى هذه العقبات يجب عليها أن ترفع من اجورها بصورة اسرع من انتاجيتها أى يجب عليها الا تقيد زيادة أجورها بانتاجيتها .

وبما أن فروع الانتا جالتى تتميز بأنتاجية عالية تستطيع الاستفادة من تهافت اليد العاملة عليها فتمارس سياسة معاكسة لتلك التى تمارسها فروع الانتاج التى تتميز بأنتاجية منخفضة أى أنها لا تزيد اجورها بقدر زيادة أنتاجيتها فسيترتب على ذلك انقطاع العلاقة التى تربط بين (الانتاجية والاجور) وتفشل سياسة الاجور المختلفة ويتعرض ثبات الاسعار للخطر .

ب) ويمكن الاعتراض كذلك على سياسة الأجور المختلفة من ناحية كونها غير قادرة على ضمان ثبات الاسعار . فى الواقع أن الاجراء الذين يعملون فى القطاع الاكثر انتاجية لا يخصصون كل دخلهم الاضافى الى القيام بمشتريات من نفس هذا القطاع بل يخصص جزء من هذا الدخل الاضافى لشراء السلع المنتجة فى القطاع الاقل انتاجية ، وبالعكس أن الاجراء الذين يعملون فى هذا القطاع الاقل انتاجية والذين لا تزداد اجورهم الا ببطء لا يستطيعون القيام بطلب مماثل لشراء السلع المنتجة فى القطاعات الاكثر انتاجية . ويترتب على ذلك أن فروع الانتاج ذات الانتاجية المنخفضة ستجد نفسها امام طلب متزايد على منتجاتها ولا تستطيع مواجهة ذلك الطلب بسبب نقص اليد العاملة لديها حيث أن التفاوت فى الاجور جعل العمال يتجهون الى فروع الانتاج ذات الانتاجية العالية وسوف يؤدى هذا الوضع الى ظهور ارتفاع فى الاسعار فى الفروع التى تتميز بأنتاجية منخفضة بالاضافة الى مطالبة العمال فى هذه الفروع بزيادة اجورهم اذ يرون أنه ليس من العدالة أن تبقى اجورهم منخفضة بالنسبة لاجور العمال الذين يعملون فى فروع الانتاج التى تتميز بانتاجية مرتفعة وهكذا سيتجه متوسط مستوى الاسعار والاجور نحو الارتفاع حالا أو فى المستقبل فى القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة .

وفى هذه الحالة ومن أجل أن يبقى مستوى الاسعار العام ثابتا يجب أن تنخفض الاجور والاسعار فى القطاعات ذات الانتاجية المرتفعة نتيجة لوجود فائض

فى الايدى العاملة فى هذه القطاعات ولعدم كفاية الطلب على منتجات هذه القطاعات وعندئذ نلتقى هنا بنفس المشكلة التى اثيرت بالنسبة لسياسة الاجور الموحدة .

فهل من الضرورى اذن أن تتدخل السلطة لغرض الحصول على انخفاض حقيقى فى الاسعار ؟

ثانيا : اشكال سياسة الدخول غير الاجرية :

تتكون هذه الدخول من مجموعة متباينة (ارباح الشركات ، دخول المنظمين الفرديين والمستثمرين الزراعيين ، الايجارات ، الفوائد وغيرها) ونسبتها تتراوح ما بين ٢٥ الى ٤٠٪ من الدخل القومى فى كثير من الدول ويمكن مراقبة تطورها باستخدام احدى الوسيلتين التاليتين :

أ) الاولى وهى غير مباشرة اذ أنها تعمل على مراقبة تطور هذه الدخول عن طريق ممارسة سياسة معينة للاسعار وذلك لان الدخول غير الاجرية بصورة عامة والارباح بصفة خاصة تتحدد بموجب اسعار بيع المنتجات ومن المستحسن تطبيق سياسة دائمية للاسعار لانه لا يمكن أن ندرك بالضبط النتائج التى ستترتب على الخطط الدورية لتثبيت الاسعار. وتعتبر سياسة الاسعار الدائمية اسهل وسيلة مكملة لسياسة الاجور فمعرفة تطور الاسعار ليس فقط اسهل من معرفة تطور الدخول غير الاجرية وانما اذا اريد الاحتفاظ بمعدل معين لزيادة الدخول فى حدود معدل زيادة الانتاج واذا طبق هذا المبدأ على الاجور فأن تطبيقه على الدخول غير الاجرية يعتمد على ثبات الاسعار .
والطريقة التى يجب اتباعها للمحافظة على ثبات المستوى العام للاسعار هى خفض الاسعار فى القطاعات التى يكون معدل زيادة الانتاجية فيها اعلى من متوسط الانتاجية الوطنية والسماح بزيادة الاسعار فقط فى القطاعات التى يكون معدل زيادة الانتاجية فيها أقل من المتوسط الوطنى .

أن العمل على تطبيق سياسة فعالة للاسعار يتم بوسائل متعددة ومتباينة تذهب الى حد التدخل المباشر فى تكوين الاسعار . الا أن اختيار أية وسيلة من وسائل التدخل الحكومى ليس من السهولة بمكان بالنظر لكون هذه

الوسائل تثير مشاكل مبدئية من ناحية ومشاكل تطبيقية من ناحية ثانية .

ب) وبالاضافة الى سياسة الاسعار يمكن مراقبة تطور الدخول غير الاجرية بشكل مباشر واتخاذ ما يلزم من اجراءات لغرض تصحيح أى انحراف يحصل فى تطور هذه الدخول ، ومن جملة الاجراءات التى يمكن اتخاذها بهذا الصدد الاجراءات المالية . ففى بعض الدول مثلا تستخدم الضرائب كوسيلة من وسائل الحد من الزيادة الفاحشة فى الارباح الا أن سياسة الدخول اذا ادت الى اقتطاع جزء مهم من الارباح فأن النتيجة التى ستترتب على ذلك هى خفض الادخار وبالتالى تحديد الموارد الضرورية لتكوين رأس المال ولهذا فأن أى عمل مباشر بالنسبة للدخول قد يثير مشاكل واسعة النطاق[1] فهل تصطدم سياسة الدخول بمتناقضات يصعب التغلب عليها ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال تتوقف على طبيعة النظام الاقتصادى الذى تختطه كل دولة لنفسها .

---

(1) انظر « ليكايون » المرجع السالف الذكر ، ص ـ ٥٠ وما بعده .